

عقودها بالوقال وقيل انقضت بعدتها باسرها كالحاج اظن لانه عندهم العدة
 يكونه الاطرح محتملا **قوله** لانها وجوب بقوسه الظاهر ان المراد من السبب
 ظهورها للملكة وقيل ان قيل هذا لانها وجوب قبل عهدة وبها الملكة
 والفرق بين العهدة والسبب واضح لا سيرة **قوله** اي لا يلقى تلك
 الحصة عند ارجفها خلافا لما باننا على اصلها الذي ذكره
 قبل **قوله** وبانها ان وطنا لا نقول وبانها ان لم يعلم عدم
 وطنا بانها بالحوار **قوله** والشراح حال ثبوت الملكة كالحال انفعال
 طرأ على ملكة السبب عهدة لوقال ملكة الشراح وهو مقدم عليه ذاتا
 وبهذا العدة كفي في سقوط الاستبراء **قوله** ان يزوجها بالبيع
 قبل البيع او تزوجها المشتري في كونه لا يزوجها وانما بالان الا ان القواب
 ان يقع **قوله** او تزوجها المشتري قبل العتق في المثل فان قوله
 الاتي بعد ثلثة اسطر او تزوجها المشتري قبل العتق من تزوجها
 مخرج عنه **قوله** ما بينه لا يجهل فانها حاصفة امته في الجملة
 للبيع صفة **قوله** الا ان يزوجها بالشفقة المصنوعة **قوله** اي
 بعضها بعضا الا انها بالفارس يدوم مدة **قوله** حتمية المصنوع
 حتى باجاء المصلحة بالفارس يتم كونه **قوله** وعنه ما كان في
 يكره فيه تفصيل فان ما كان حتمية دخول كل مسود وانما في دخول المسود
 الامام لورودها منه وقيل ما كان علقا بالجنسية فيع كونه **قوله** هو
 الى شيخ الاسلام اي يشوبها عنده بالبيع للمصلحة والوزر المصلحة
 اذا نسبه **قوله** ويلتقط اي متى يرفع اللقط ويترتب **قوله** خدائي وصية
 اي وصية الاب **قوله** في مدة الاجابة قبل انقضائها مرة لو قال
 لو اردت الصفة والصيغة قبل انقضائها مدة الاجابة لكتفي
 لما في الحاشية بخلاف ذلك لا يجوز لان النفس عنده المال واذا لم يكن
 الاعارة

على ما

الاعارة في المال في النفس او في غيره فلا يكتسبونها فيها ايضا كالمصارف
قوله اصترأزا اي اصطلاحا لا باق والتمرد **قوله** ليتمتع اليها يهودية
 بهم التوجه من ثوبه لبار الله والحق المشهور انه في ما يفعل **قوله** لانه
 قوض في وجوهها وهو وجوب الشراح على البقال ان يملك **قوله**
 ولا يملك وكراهية التائب يمكن ان يقال اطلاق مقصد العتق على
 كتابية غير مملوكة له يولد له العتق وصاحب الرزق يولد له الرزق
 التملك له فيكون عبارة عن الملكة والعتق عليه كما قال صاحب المشاف
 في توديق الوجوه على الورث **قوله** وكذا بحق ابتداء كونه محتملا
 الحق مصدر لاصفة مشتبهة فالملامة بحقيقة ذلك فلا يملكه
 كما قيل **قوله** ويحفي شاربه من الاجفاء وهو باجاء التهملة والفتار
 بالفارس سادة كونه بوجه **فصل في الرجعية** **قوله** اي
 ان يربط في الشرا كمن يقول في فيكونه من قبيل المراجحة في الرجوع
 لا ادرى هل هو مقبول عنده في الشرا في الرجوع واستحقاق الرجوع
قوله وان اعقده وصلة وتقوم للقول **قوله** في حاشية الرجوع
 هي ما تروا ويلتزمها بجملة بولائه قوله بهذا الدعاء او غيره في الرجوع
 فانه سبب القهر في هذا الدعاء بسبب القهر من قول الله عز وجل
 او مثل ذلك **قوله** لان الكافي اجنبى غير عارفي باله وابنه اي شوا
 المانواع فانها لا يقال البقاء في نفس اليلامة دون الرجوع عن المصلحة
 فالحاكم والمسلم سوان في الاستبراء ما يرجوع عن المصلحة او الرجوع
 ايضا مقصودا لا تقبل المسم عارفي باله وبما انزل وعقد
 بوجه المحرمات وبجوار السيات فالسقاء بهذا الاعتبار لا يجر
 معرفة الله في وجوهه عن التذليل السمعي الوارد في حق
 كل من الحافي في الفرق بينهما وان كان تقبل الفرق المقصود

والاعارة في المال في النفس او في غيره فلا يكتسبونها فيها ايضا كالمصارف
 قوله اصترأزا اي اصطلاحا لا باق والتمرد قوله ليتمتع اليها يهودية
 بهم التوجه من ثوبه لبار الله والحق المشهور انه في ما يفعل قوله لانه
 قوض في وجوهها وهو وجوب الشراح على البقال ان يملك قوله
 ولا يملك وكراهية التائب يمكن ان يقال اطلاق مقصد العتق على
 كتابية غير مملوكة له يولد له العتق وصاحب الرزق يولد له الرزق
 التملك له فيكون عبارة عن الملكة والعتق عليه كما قال صاحب المشاف
 في توديق الوجوه على الورث قوله وكذا بحق ابتداء كونه محتملا
 الحق مصدر لاصفة مشتبهة فالملامة بحقيقة ذلك فلا يملكه
 كما قيل قوله ويحفي شاربه من الاجفاء وهو باجاء التهملة والفتار
 بالفارس سادة كونه بوجه فصل في الرجعية قوله اي
 ان يربط في الشرا كمن يقول في فيكونه من قبيل المراجحة في الرجوع
 لا ادرى هل هو مقبول عنده في الشرا في الرجوع واستحقاق الرجوع
 قوله وان اعقده وصلة وتقوم للقول قوله في حاشية الرجوع
 هي ما تروا ويلتزمها بجملة بولائه قوله بهذا الدعاء او غيره في الرجوع
 فانه سبب القهر في هذا الدعاء بسبب القهر من قول الله عز وجل
 او مثل ذلك قوله لان الكافي اجنبى غير عارفي باله وابنه اي شوا
 المانواع فانها لا يقال البقاء في نفس اليلامة دون الرجوع عن المصلحة
 فالحاكم والمسلم سوان في الاستبراء ما يرجوع عن المصلحة او الرجوع
 ايضا مقصودا لا تقبل المسم عارفي باله وبما انزل وعقد
 بوجه المحرمات وبجوار السيات فالسقاء بهذا الاعتبار لا يجر
 معرفة الله في وجوهه عن التذليل السمعي الوارد في حق
 كل من الحافي في الفرق بينهما وان كان تقبل الفرق المقصود